Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **الكويت**

إعادة النظر بمعايير النوع الاجتماعي في الكويت: دراسة حالة حول المادة ١٩٨ من قانون الجزاء

| عبدالله الخنيني |

المقدّمة

في ظهيرة يوم خميس في حزيران/يونيو ٢٠٢٠، نشرت سيّدة كويتية متحوّلة جنسيًا تدعى مها مقاطع فيديو على تطبيق «سناب شات»، لتحوّل على أثرها إلى الشرطة بـ«تهمة» التشبه بالجنس الآخر. في العام ٢٠٠٧، جرّمت الكويت «التشبه بالجنس الآخر» بموجب اقتراح لتعديل المادة ١٩٨ من قانون الجزاء. في الفيديوهات المنشورة، عبّرت مها عن قلقها من الاضطرار للعودة إلى سجن الرجال، الذي سبق أن دخلت إليه وتعرّضت فيه لاعتداءات جنسية وجسدية من عناصر الشرطة (حجاجي، ٢٠٢٠)، من دون أن تثير هذه الواقعة أي تحرّك رسمي من الحكومة. انتشر الفيديو على نطاق واسع، واستمرّت النقاشات لمدّة أربعة أسابيع تقريبًا على وسائل التواصل الاجتماعي حول التحوّل الجنسي وانتهاكات الشرطة والنوع الاجتماعي والنشاط الجنساني.

تبحث هذه الدراسة المؤلّفة من خمسة أقسام رئيسية في تشعّبات المادة ١٩٨ من قانون الجزاء التي تجرّم التشبه بالجنس الآخر، وتعتمد على مقابلات أجريت مع محامٍ وناشطٍ وأشخاص تأثّروا بالقانون. أولًا، أقدّم خلفية توصيفية للقانون، ثمّ أسرد الجدول الزمني لتعديل المادة ١٩٨ وعواقبها منذ إقرارها. بعد ذلك، أسلّط الضوء على اللحظة التحوّلية التي أثارها فيديو مها، وانتقل لتحليل الترابط بين المساحات المختلفة التي تتضمّنها قضية مها في الاجتماع السياسي، وأعتمد على عمل كورنوول وكويلو (٢٠٠٧) والخطاب المعياري المُتشدّد حول النوع الاجتماعي الذي تعيد المادة ١٩٨ إنتاجه وتسهم بإدامته، وأختم أخيرًا بالإضاءة على الخطوات المطلوبة لإحراز تقدّم في هذه القضية.

الخلفيّة

يُعدُّ قانون الجزاء من أقدم التشريعات في الكويت، إذ تعود بعض مواده إلى ما قبل الاستقلال، فضلًا عن أن صدوره يسبق تشريع الدستور الكويتي. عدَّل كلٌّ من مجلس الأمة الكويتي والحكومة القانون عند تشريع الدستور في العام ١٩٦٢، ومع ذلك، لم يضاف الحظر المفروض على «تشبه بالجنس الآخر» إلى المادة ١٩٨ إلّا في العام ٢٠٠٧، وحُدِّدت عقوبته بالسجن لمدة تصل إلى عام و/أو غرامة بقيمة ٣٢٥٠ دولارًا (مجلس الأمة الكويتي، ٢٠٠٧ ب). على الرغم من أن هذه الدراسة لا تحلّل السياق السياسي الذي دفع لإقرار هذه التعديلات، إلّا أن من المهم إبراز البيئة السياسية التي أدّت إليها، وأيضًا تمييز هذه المادة عن غيرها من مواد قانون الجزاء التي تجرّم الأفعال الجنسية.

على الصعيد السياسي، كان هناك توتر بين أعضاء مجلس النواب والحكومة خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ما انعكس بارتفاع عدد الاستجوابات بحقّ العديد من الوزراء ورئيس الحكومة (مجلس الأمة الكويتي، ٢٠٠٦ ب)، وتزامن ذلك مع الضغوط التي مارستها حركة نبيهة خمسة الشعبية على النواب والحكومة من أجل إقرار قانون انتخابي جديد (البلوشي، ٢٠١٨)، واستقالة ثلاث حكومات كويتية في الفترة المُمتدة بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ لعدم التمكّن من تسهيل التعاون بين السلطتين التنفيذية التشريعية (الأنباء، ٢٠٠٨)، بحيث فتحت كلّ هذه التوتّرات نافذة سياسية لتعديل المادة ١٩٨.

الجدول الزمني

اقتُرح تعديل المادة ١٩٨ والتصويت عليها وتطبيقها خلال فترة ستة أشهر. اقترحه النائب وليد الطبطبائيي في أواخر العام ٢٠٠٦، ثمّ نوقش في لجنة برلمانية مُغلقة خلال جلستين عقدتا في أسبوع واحد، بحيث صوت أعضاء اللجنة على التعديل بالإجماع من دون دعوة الجهات الأخرى المعنية للمشاركة في النقاش، مثل الاختصاصيين الطبيين والاجتماعيين، أو المجتمع المدني أو أي جهة حكومية (مجلس الأمة الكويتي، ٢٠٠٦ أ). لاحقًا، عقد مجلس الأمة الكويتي جلسة علنية في منتصف العام ٢٠٠٧ بحضور ٤٠ نائبًا وتغيّب ٢٤ عضوًا، وصوّت لصالح التعديل. مع ذلك، لم تتضمن الجلسة مناقشة لتقرير اللجنة أو عرضًا لأي اعتراضات مُحتملة عليه على عكس المُعتاد (مجلس الأمة الكويتي، ٢٠٠٧ أ).

نتيجة لذلك، أتت صياغة القانون الذي يُجرِّم تشبه بالجنس الآخر غامضة وقابلة للتأويل (مجلس الأمّة الكويتي، ٢٠٠٧ ب). في الواقع، إن عدم الوضوح والالتباس في تحديد ما يمكن اعتباره «تشبهاً للجنس الآخر»، مكّن الشرطة من إساءة استخدام سلطتها بشكل تعسّفي عند الإبلاغ عن قضايا متعلّقة بهذه المادة، وأدّى إلى زيادة عدد المتحوّلين جنسيًا المُحتجزين بعد تبليغهم عن تعرّضهم لاعتداءات جنسية وتعذيب وإذلال (مومنيه وآخرون، ٢٠١٢). ويضاف إلى هذه الآثار الناتجة عن تعدي المادة ١٩٨، اعتقال أو سجن المتحوّلين جنسيًا على أساس جنسهم المُحدّد عند الولادة، ما يعني وضع المرأة المتحوّلة في سجن الرجال، بما يعرّضهم لخطر الاعتداء والاغتصاب (الصالح، ٢٠١٠). تجدر الإشارة إلى تسجيل تبليغات عديدة عن حالات اعتداء بين السجناء من قبل المنظّمات الدولية لحقوق الإنسان، في مقابل ندرتها في وسائل الإعلام الكويتية (مومنيه وآخرون، ٢٠١٢). ومن النتائج الأخرى التي أفرزها هذا التعديل نذكر التعامل مع المقيمين غير الكويتيين (مثل: البدون -غير محددي الجنسية-، والأجانب، والعمّال ذوي الأجور المنخفضة) المتّهمين بتشبه بالجنس الآخر بشكل مختلف من حيث آلية العقاب، إذ غالبًا ما يتمّ ترحيلهم إلى بلدهم الأم بمعزل عن شعورهم بالانتماء ومن دون إمكانية استئناف القرار أمام المحكمة (الأنباء، ٢٠١٩).

في العام ٢٠١٥، وافق مجلس الأمّة الكويتي على تشريعات جديدة لحماية الأحداث ومكافحة الجرائم الإلكترونية، وقد اعتمدت هذه القوانين «تشبه بالجنس الآخر» في بنودها نتيجة تعديل قانون الجزاء في العام ٢٠٠٧. مع ذلك، يتعامل قانون الأحداث مع هذه المسألة بشكل مختلف: ففي حالة القاصرين (الذين لا يتجاوزن ١٨ عامًا) يعتبر تشبه بالجنس الآخر انحرافًا، أيضًا تُعطى المؤسّسات الاجتماعية العامّة مثل دور رعاية الأحداث الاجتماعية ضوءًا أخضر لاعتبار «تشبه بالجنس الآخر» مرضًا أو حالة غير طبيعية وليس التجريم كما جاء في نص تعديل المادة ١٩٨ من قانون الجزاء (مجلس الأمة الكويتي، ٢٠١٥ ب). عمليًا، أدّى هذا التفاوت إلى إحداث ارتباك في الإطار القانوني، بحيث يُعتبر «تشبه بالجنس الآخر» في الفضاءات المتصلّة وغير المتصلة بالإنترنت انحرافًا في حال حصوله تحت سنّ الرشد القانوني، فيما يُجرَّم في حال وقوعه بعد تجاوز سنّ الرشد القانوني. إلى ذلك، أصدر رئيس إدارة الفتوى والتشريع، الذي يُعتبر المستشار القانوني لحكومة الكويت، فتوى (رأي قانوني) في العام ٢٠١٨، بناءً على طلب المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، تسمح بتبادل الملابس بين الجنسين في السينما والمسرح والأشكال الفنية الأخرى، أي يجوز التشبه بالجنس الآخر من خلال الأدوار التمثيلية أو الفنية (الأنباء، ٢٠١٨). تثبّت هذه الفتوى أن التعبير الفنّي الإبداعي للفرد يصبّ ضمن حقّه الدستوري في حرية الرأي والتعبير، ما يجعل المادة ١٩٨ من قانون الجزاء غير ذات صلة.

العوامل المؤثّرة واللحظة التحوّليّة

أثار فيديو مها نقاشات بين الأفراد المؤثّرين على وسائل التواصل الاجتماعي، والناشطين الاجتماعيين، ورجال الدين، والأطبّاء النفسيين، والمجموعات السياسية، والمتحولين جنسيًا المحلّيين، ومنظّمات مجتمع الميم العربية والدولية وفق ما ذُكِر في المقدّمة. اتخذت هذه النقاشات شكل نصوص، ووسوم على تويتر (هاشتاغ)، ورسوم توضيحية، ونكات (ميمز)، ونقاشات حيّة ومباشرة، وخطابات فردية (مونولوغ) على منصّات مثل Instagram live وZoom، في حين لم تقدّم وسائل الإعلام التقليدية أي تقرير عن أي منها.

ما يجعل هذه النقاشات جديرة بالملاحظة هو النطاق الواسع لوجهات النظر والمطالب التي تمّ التعبير عنها. في الواقع، طالب بعض المجتمع المدني المحلّي والناشطين عبر الإنترنت الحكومة بفتح تحقيق حول الاعتداءات الجنسية في السجون ومراكز الشرطة (الحركة الليبرالية الكويتية، ٢٠٢٠)، فيما جادل آخرون بأنه لا ينبغي تجريم «تشبه بالجنس الآخر» أو اعتباره مرضًا أو حالة غير طبيعية. أثار التأثير غير المسبوق للفيديو المتداول عبر الإنترنت شكلًا جديدًا من الجدل حول القضايا الاجتماعية، وهو أسلوب يسمح لمجموعات مختلفة وللعديد من الأفراد بالتحدّث ومشاركة قصصهم وآرائهم. يُظهر هذا النقاش المتنامي عبر الإنترنت أن وسائل الإعلام التقليدية لم تعد المصدر الوحيد للمعلومات، وأن وسائل التواصل الاجتماعي وفّرت وسائل جديدة لتحدّي الوضع العام الراهن.

التحليل: المساحات المُتنازع عليها والثنائيّات والحدود

من أجل تحليل الآثار المُترتبة عن هذا التعديل، أدرس أوّلًا الطبيعة المُتضاربة للمجالات السياسية العامّة والخاصّة في الكويت، بالإضافة إلى العوالم الرقمية والمادية غير المتصلة بالإنترنت. ولوضع سياق لهذه المساحات وتحديد مساحات أي تغيير مُحتمل، أستند إلى عمل كورنوول وكويلو (٢٠٠٧). لاحقًا، سوف أشرح كيف تعمل هذه المساحات على إدامة الفهم الثنائي المُتشدّد للنوع الاجتماعي والنشاط الجنسي، ما يؤدّي إلى التمييز وسوء المعاملة، التي تؤثّر على الفئات المُهمّشة تحديدًا، مثل المتحوّلين جنسيًا والمقيمين غير الكويتيين.

من أجل وضع تقييم كامل للمساحة السياسية (اللجنة البرلمانية في مجلس الأمة الكويتي) التي أدت الى تعديل المادة ١٩٨ من قانون الجزاء، أدعو إلى تخيلها كغرفة اجتماعات مُغلقة لا يُسمح لأي كان بدخولها، ومن ثمّ نحتاج إلى معالجة ديناميكيات نشوء هذا الفضاء المغلق. وفقًا لغافينتا (٢٠٠٤)، نحتاج إلى معالجة ديناميكيات هذه المساحات لإجراء تقييم كامل لهذه المساحات على النحو التالي: «(١) كيف تنشأ المساحات؛ (٢) أماكن ومستويات الاشتباك؛ و(٣) درجة بروز القوّة داخلها» (غافينتا، ٢٠٠٤). في عودة إلى القسم السابق، لم تدعُ اللجنة النيابية أي من المعنيين لمناقشة تعديل المادة ١٩٨. لذلك، أثّر أعضاء اللجنة على من هو داخل الفضاء أو خارجه من حيث الأصوات والهويّات، ومن هو مستبعد و/أو مدرج (كورنوول وكويلو ٢٠٠٧). لم تكن غرفة الاجتماعات المُقفلة مُتاحة لدخول المتأثّرين بالتعديل، ما أدّى إلى سيطرة النواب حصرًا على مساحة سياسية مُغلقة لها سلطة اتخاذ قرارات تؤثّر على الفضاء العام بأكمله.

بغية وضع الفضاء العام ضمن سياقه، نستند إلى قانون الجزاء الكويتي الذي يعرّفه على أنه «مكان عام بحيث يراه أو يسمعه من كان في مكان عام» وفي مكان أخر من القانون يعرفه بأنه «مكان يستطيع فيه رؤيته من كان في مكان عام» (مجلس الأمة الكويتي، ١٩٦٠). لذلك، سواء كان أحدهم يتجوّل في المركز التجاري، أو يسير في الشارع، أو يقود سيّارته، تستطيع الشرطة إيقافه واستجوابه إذا وجدت أنه «يتشبه بالجنس الآخر» (مومنيه وآخرون، ٢٠١٢). إلى ذلك، قد يؤدّي هذا القانون نتيجة غموضه وتعريفه الواسع والفضفاض إلى خلق تمييز ضدّ جميع النساء والرجال، بما في ذلك النساء والرجال المتحوّلين جنسيًا. في المقابل، استُبعِدت المساحة الخاصّة من الحظر المفروض على «تشبه بالجنس الآخر»، إلّا أن فتوى صادرة في العام ٢٠١٨ تحدّت هذا الإنجاز، وسمحت بتقاطع المعايير الجنسانية وتجاوزها في المساحات الثقافية مثل المسرح والدراما والفنون (الأنباء، ٢٠١٨)، إذ أتاحت وجود مساحة ثقافية شبه عامّة لا يطبّق فيها القانون ويسمح للفنانين بالتشبه بالجنس الآخر إذا تطلب العمل ذلك. إن التشدّد في تنفيذ معايير النوع الاجتماعي الثنائية في مكان عام والتساهل

معها في مكان آخر، يشير إلى وجود مشكلات متأصلة في قرار حظر التشبه بالجنس الآخر. بالإضافة إلى ذلك، يخضع الفضاء الإلكتروني لقانون الجرائم الإلكترونية (مجلس الأمّة الكويتي، ٢٠١٥ أ) حيث تبرز قواعد صارمة لناحية التعامل مع معايير النوع الاجتماعي، في مقابل التساهل معها والسماح بها في سياقات ثقافية معيّنة بناءً على الفتوى القانونية. هذه العمليات المُتداخلة، وأحيانًا المُتناقضة، لضبط المساحات المعيارية بين الجنسين تؤدّي إلى طرح أسئلة أساسيّة مثل: ما هو الفضاء العام؟ كيف يمكننا تحديد الفضاء الثقافي والفضاء غير الثقافي؟ أين هي حدود الفضاء الخاص؟ من هنا، سوف يبقى حظر تشبه بالجنس الآخر غامضًا وتمييزيًا في حال عدم معالجة هذه الأسئلة.

فضلًا عن ذلك، تتوافق الآثار المُترتبة عن هذا القانون مع ما قاله فوكو حول السياسة الحيوية، إذ تُدار أجسادنا من خلال الخطابات الجيوبوليتيكية الداخلية (حتمًا من خلال مجلس الأمّة الكويتي) ومن خلال الأمن والعقاب (فوكو، ١٩٩٠). في اقتراح تعديل القانون، ضمّن النائب الطبطبائيي ملاحظة تفسيرية تحصر النساء بسلوكياتهن «الأنثوية» والرجال بسلوكياتهم «الذكورية» (مجلس الأمّة الكويتي، ٢٠٠٧ ب). مجدّدًا، يبقى السؤال الأساسي حول ما يمكن اعتباره «ذكوريًا» و«أنثويًا» في مجتمع ديناميكي ومتطوّر مثل الكويت بلا أي إجابة (مجلس الأمّة الكويتي، ٢٠٠٦). اعتمدت الصيغة النهائية للقانون التفسير نفسه، وفرضته على الفضاء العام من أجل مراقبته وتطبيق القانون. وبالنتيجة، أضفى تعديل القانون الطابع المؤسّسي على ثنائية النوع الاجتماعي باعتبار «المؤنث والمذكر في المظهر» تبعًا للنوع الاجتماعي المُحدّد مُسبقًا عند الولادة، من دون مراعاة التغيّرات المُستمرة في الأدوار والمعايير الثقافية والاجتماعية. بالتالي، يعاقب القانون على أي شكل من أشكال المظهر، باستثناء المظهر المذكر المحصور بالذكر أو المؤنث المحصور بالإناث. من هنا، لا تستهدف عملية المراقبة، المتحولين جنسيًا من الجنس الآخر فحسب، بل تتوسّع لتشمل «الشكوك» في السلوكيّات والتصرّفات الأنثوية أو الذكورية، بما يعزّز ثنائية النوع الاجتماعي (سكول وموسى، ٢٠١٧).

أدّت ديناميات القوّة بين مجموعات مختلفة من الناس وبين المعنيين والهيئات الحكومية في الكويت إلى خلق فضاء سياسي يميز بين مختلف مجموعات الناس في تطبيق المادة ١٩٨. من هنا، يعزّز الغموض في المادة التشدّد في المعايير بين الجنسين، ويزيد من فرص التمييز وسوء المعاملة من قبل ضباط الشرطة الذين لديهم سلطة التصرّف بناءً على آرائهم الشخصية واعتقال أي شخص في جميع الأماكن العامة تقريبًا. أثّر تعديل المادة ١٩٨ على جميع المواطنين والمقيمين وفقًا لأشكال وهيكليات مختلفة، ومثال على ذلك ما حدث مؤخرًا مع مقيم غير كويتي يُدعى شهاب يبلغ ١٨ عامًا، وُلد وترعرع في الكويت، واعتُقِل واتُّهم بتشبه بالجنس الآخر على وسائل التواصل الاجتماعي، ليتمّ ترحيله إلى بلده الأم (إيران) خلال تفشّي جائحة كوفيد-١٩ وحركة المطارات الصعبة. على عكس مها، لم يكن شهاب مواطنًا كويتيًا، لذلك رُحّل بأمر من وزير الداخلية من دون إمكانيّة استئناف القرار رسميًا أمام المحكمة (القبس، ٢٠٢٠). جرى التعامل مع هاتين القضيتين (مها وشهاب) بشكل مختلف بسبب جنسية المعنيين المختلفة، وتوسيع النظام القانوني من صلاحيات وزير الداخلية. عمليًا، يحقّ للحكومة ترحيل أي مقيم يخالف القانون إلى بلده الأم من دون إمكانية استئناف القرار أمام المحكمة (الوطن، ٢٠١٤). على عكس حالة مها التي أُطلِق سراحها بفضل النشاط والضغط على الإنترنت، لم يحظَ شهاب بالاهتمام نفسه، ما يعزّز انعدام الفاعلية وعدم توازن القوى بين مختلف مجموعات الأفراد المتأثّرين بالمادة ١٩٨.

المضي قدمًا والاستنتاج

أدّى تبادل الآراء والبث المباشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى خلق نقاش اجتماعي وسياسي متزايد حول المادة ١٩٨. تحدّت قضية مها الآراء التقليدية، وخلقت مساحة للجماعات المُهمّشة لاستعادة أصواتها عبر منصّات الإنترنت، على عكس وسائل الإعلام التقليدية حيث يُساء فهم هذه الفئات والسخرية منها دائمًا (العنزي، ٢٠٠٨). هزّت الأجيال الشابّة الوضع الراهن المُستتب عبر استخدام وسائل مختلفة للمشاركة والتواصل، في مقدّمها وسائل التواصل الاجتماعي. لذلك عزّزت ردود الفعل على قضية مها الجهود لاختراق الفضاءات السياسية المُغلقة والتنسيق فيما بينها، إسوة بما وصفه كونسمان والقاسمي (٢٠١٢) بدقة على أنه «نهج غير مسبوق، وأشبه بمحاولة أكثر نجاحًا للتشكيك بالثنائيات المحلّية/العالمية، المستوردة/الأصلية، الغريبة/الأصيلة، القانونية/الهوياتية، البدائية/ المتحضّرة، الشرقية/الغربية».

أدّى تغييب الفئات المُهمشّة عن المساحات السياسية المعنية باتخاذ القرار إلى خلق تداعيات إشكالية. نتيجة ذلك، تركت المادة ١٩٨ المُعدّلة عبارة «تشبه بالجنس الآخر» غير مُحددة وغامضة، ما يعرّض مجموعات مختلفة من الأفراد لخطر سوء المعاملة والإيذاء من الشرطة. في الواقع، تتغيّر تعريفات الأنوثة/الذكورة والنسوية/الرجولة باستمرار في الكويت كونه مجتمعًا قيد التطوّر. مع ذلك، تفترض هذه المقالة تقسيمًا غير واقعي بين الجنسين، وترسّخ الثنائيات والمساحات المتخيّلة التي تقتصر على هويات وأصوات محدودة. أطلق فيديو مها حوارًا اجتماعيًا وثقافيًا حول الآثار المُترتبة عن المادة ١٩٨، لا يمكن إلّا المضي به قدمًا، إذ تدعونا قصّتها لسماع أصوات نادرًا ما تُسمع، وتذكّرنا بإعادة التشكيك في ديناميكياتنا الاجتماعية والسياسية، وخصوصًا المتعلّقة بالمعايير الجندرية المُطبّقة مؤسّسيًا.

المراجع:

Alanba. (2008). Four resignations for Nasser Almohammad governments over inability to form alliances. Alanba Newspaper. Retrieved from https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/38561/26-11-2008

Alanba. (2018). DLAL: Men actors who imitate women in a theatre can not be criminalized under article 198. Alanba Newspaper. Retrieved from https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/818261/13-03-2018

Alanba. (2019). Four women imitators detainees are deported. Alanba Newspaper.Retrieved from https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/incidents-issues/883459/06-02-2019

Albloushi, H. (2018). Social Activism and Political Change in Kuwait Since 2006. Retrieved from https://www.bakerinstitute.org/media/files/files/7b1a34c2/cme-pub-carnegie-kuwait-080718.pdf

Alenezi, K. (2008). Feminie boys today and boyat tomorrow in the Kuwait National Assembly! Alrai Newspaper. Retrieved from https://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=002e2b2b-b8e6-42cb-898c-444d9916c9fa

Alnakib, F. (2016). Kuwait transformed: A history of oil and urban life. Stanford University Press.

Alsaleh, H. (2010). Imitators of the opposite sex in jail. Retrieved from https://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=e274350f-003e-41f0-827e-b4b1f2617294

Alqabas. (2020). Deporting 'Shehab' was it legal or abusive? Alqabas Newspaper. Retrieved from https://alqabas.com/article/5789001

Alwatan. (2014). Alfaily: Administrative desperation is not subject to judicial oversight or appeal, and makes the MOI an opponent and a judge, and here is the problem. Alwatan Newspaper. Retrieved from http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=371470&yearquarter=20143

Cornwall, A., & Coelho, V. S. P. (Eds.). (2007). Spaces for change? The politics of citizen participation in new democratic arenas. Zed Books.

Foucault, M. (1990). The history of sexuality (Vintage Books ed). Vintage Books.

Gaventa, J. (2004). Towards Participatory Local Governance: Assessing the Transformative Possibilities. Retrieved from https://gsdrc.org/document-library/towards-participatory-local-governance-assessing-the-transformative-possibilities/

Hajjaji, D. (2020). Kuwait transgender woman imprisoned after speaking out on abuse by authorities. Al Araby English. Retrieved from https://english.alaraby.co.uk/english/news/2020/6/6/kuwait-transgender-woman-imprisoned-after-speaking-out-on-abuse

KLM. (2020). Kuwait Liberal Movement on article 198, Kuwait National Assembly. Retrieved from https://twitter.com/KuwaitKlm/status/1271156481489068032?s=20

KNA. (1960). Kuwaiti Penal Code Law, Kuwait National Assembly. Retrieved from http://search.kna.kw/web/Retrieval/DocumentsView.aspx?DocIDs={0EFAA104-68CB-CE0B-84C9-68EB42A00000},&dc=10&PS=0&SES=353&DocumentId={0EFAA104-68CB-CE0B-84C9-68EB4{2A00000

KNA. (2006a). Legislative and Legal Affairs Committee Report, Kuwait National Assembly. Retrieved from http://search.kna.kw/web/Retrieval/DocumentsView.aspx?DocIDs={E7B6EDE0-947E-4E9B-B68A-565E46EBEBD6},&dc=6&PS=11&SES=2&DocumentId={E7B6EDE0-947E-4E9B-B68A-565E46E-{BEBD6

KNA. (2006b). History of the interpellations in the KNA, Kuwait National Assembly. Retrieved from http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1971

KNA. (2007a). KNA session transcript 1183b, Kuwait National Assembly. Retrieved from http://search.kna.kw/web/Retrieval/DocumentsView.aspx?DocIDs={6501F6E3-67A1-4E0F-9BD3-4A52E303843F},&dc=11

KNA. (2007b). Penal Code amendment to article 198, Kuwait National Assembly. Retrieved from http://search.kna.kw/web/Retrieval/DocumentsView.aspx?DocIDs={5ED29D17-4834-4F46-BD05-C04101F6E427},&dc=10&PS=11&SE{S=2&DocumentId={5ED29D17-4834-4F46-BD05-C04101F6E427

KNA. (2015a). Cyber Crime Law, Kuwait National Assembly. Retrieved from http://search.kna.kw/web/Retrieval/DocumentsView.aspx?DocIDs={56D39567-5C70-C5B7-8573-54521C500000},&dc=10&PS=97&SES=3&DocumentId={56D3{9567-5C70-C5B7-8573-54521C500000

KNA. (2015b). Juvenile Protection Law, Kuwait National Assembly. Retrieved from http://search.kna.kw/web/Retrieval/DocumentsView.aspx?DocIDs={778AAA69-9A23-C732-86A0-53C192900000},&dc=10&PS=97&SES=4&D{ocumentId={778AAA69-9A23-C732-86A0-53C192900000

Kuntsman, A., & Alqasimi, N. (2012). Introduction. Journal of Middle East Women's Studies, 8(3), 1–13. https://doi.org/10.2979/jmiddeastwomstud.8.3.1

Moumneh, R., Reid, G., Stork, J., & Whitson, S. L. (2012). "They hunt us down for fun": Discrimination and police violence against transgender women in Kuwait. Human Rights Watch.

Mousa, K., & Scull, N. (2017). A Phenomenological Study of Identifying as Lesbian, Gay and Bisexual in an Islamic Country. https://www.researchgate.net/publication/317973928_A_Phenomenological_Study_of_Identifying_as_Lesbian_Gay_and_Bisexual_in_an_Islamic_Country

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتمّ، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub